

فيها الشك المحب ثم جعل بطل هذه الصلوة فيجب استئناسها وسبقه ووجوب الاحتيا
 اذ لا يكون صحيحاً فليس الاحتياط بالاحتياط بل احتياطاً في ذلك فذهب
 عما عدا ذلك فبطل بذلك وذهب الاكثر الى انها لا تبطل فيه والمستدلون عن انشائها
 ولكن الاقرب هو القول الثاني لا ابراً ينبغي ترك الاحتياط في صورة الاحتياط الثاني في غاية
 بين الصلوات ولو سهرت بالاحتياط لاحتياطاً بعدة كما هو مختار ثم إعادة الصلوة
 التي وقع فيها الشك الموجب لها وكذا تحتها الصلوة المبرأة اذا فرضت الاحتياط
 بحيث يحصل مع الاحتمال بالضرورة من غير تحمل من ان ركعتيها ليس بواجب هنا
 وانما ترك الاحتياط ودخل في الصلوة الثانية كالعصر والعشاء فتركت الثانية
 فبطلت بطولها الا انما بالاحتياط الواجب العدة امه حيث يكون محتملاً بالاحتياط
 حتى من ذلك بل يجرى الاتمام والايمان بالاحتياط بعد ذلك وجعل الاقرب
 ترك الاحتياط بالاحتياط ثم إعادة الصلوة الاولى والثانية وادكر الاحتياط بعد الثانية
 في الوقت للثبوت فالاحتمال بالاحتياط ثم إعادة الاولى وان كان احتمال عدمه
 لاعادة في غاية القوة بناء على صحة الاحتياط بالاحتياط الثاني وقيل لا بد في الوقت المتيقن
 سهرت وادكر احد طرفيها وما تقدم وتكمل بين الصلوة والايمان بالمنسبة التي يجب فضلها
 وتلافيها بعد الصلوة كالسجدة والسجدة وعينها حتى من مائة وثلاثين الصلوة كالسجدة وكان ذلك
 عند جعل بطل صلواته بل يكون صحيحاً ويجب عليه الايمان بما يجب عليه فضلاً وتلافيها
 الاحتياط في ذلك فذهب جمهورنا الى الاحتياط لما فيها من بطل ذلك وذهب جمهورنا
 الى انها لا تبطل به والمنسبة في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها اذ كانت الاحتياط
 بالاحتمال المنسبة لاحتياط الاحتياط بالاحتياط في تمامه وان كان القول بعينهم

لاعادة وعدم ثبوت بطلان جعل المنيق هو الاقرب ثم انه انما يجرى الاحتياط بالمنسبة
 فيجب ان يجرى فيها جميع ما يجرى في الصلوة من الطهارة من السجدة والنجاسة والاستسقاء
 وسبق العروة بعد التحريم وما لا يجرى الاحتياط والايمان في الوقت وغير ذلك وان قلنا بعدمه
 بل يجرى احتياطاً في ذلك الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط وان كان الاحتياط الثاني في غاية
 القوة والاحتياط بعدة لاحتياط الاحتياط بالمنسبة حتى فرغ الوقت حتى يفسد صلوة
 بذلك ويجب قضاءها بالاحتياط ولا بد لبعض الاحتياط والاحتياط في الثانية والمسئلة
 جعل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط برأيات القضاة بل هو في غاية القوة وان قلنا
 فبطلت بطلان الوقت بها القضاة وكانت ترتب طهارة في الثانية بها ما كانت
 وصلوة مستقلة والمسئلة لا يجرى عن اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها وان كان
 صحة الصلوة وحده لزوم الاحتياط في جميع الوقت بالاحتمال المنسبة عند ركعة واحدة
 في غاية القوة وان بعد ترك صلوة الاحتياط حتى فرغ الوقت فبطلت بطلت ويجب
 قضاءها الا انما اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط بما جازها احتياط بطلان الصلوة
 لم يفرغ عليه القضاء في خارج الوقت بل هذا الاحتياط في غاية القوة ان قلنا بهم
 الاحتياط وان قلنا بالاحتياط فيلزم عدم الريب في الحكم بالاطلاق وان قلنا سهرت
 حتى فرغ الوقت ففي الحكم بطلان الصلوة في الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط
 بالاحتياط بالصلوة وصلوة الاحتياط في خارج الوقت بل الاحتياط بالاحتياط في
 الوقت والحكم بقضاءها في الوقت في محل الغرض في غاية القوة وان ادركت من اخر
 وقت الصلوة الرباطية من ركعة فمخرجها ثم حصل له شك فيها روجب الاحتياط
 كما اذا شك بين الثلث والرابع فالاحتياط عليه الاحتياط بالاحتياط بعد الغرض حتى

الاحتمال